Vol 08 / Issue 33 / September 2024
ISSN 2568-6739 p24-50
Journal of social sciences
Democratic Arabic Center For Strategic, Political & Economic Studies, Germany-Berlin

Textual analysis of political discourse

Norman Fairclough
Lancaster University – England
Isabela Fairclough
University of Central Lancashire- England
Mohamed Saoudane *
Ibn Tofail University--Morocco
mohamed.saoudane@uit.ac.ma
https://orcid.org/0009-0000-3779-2812

Received: 31/08/2024, **Accepted**: 15/09/2024, **Published:** 28/09/2024

Abstract: Norman Fairclough and Isabela Fairclough, in this contribution, outline an approach to analyzing political texts, discourses, and policies, aiming to remedy the deficiencies in specific disciplines within discourse theory, specifically cultural political economy and post-structuralist discourse analysis. Their approach is grounded in a view of politics as involving deliberation, decision-making, and action, and of political discourse and texts as distinct in that they contain practical argumentation that proposes and assesses potential courses of action based on premises that take into account the current (rejected) situation and the imagined (desired) one, as well as the values and goals of social actors and the means that lead from the rejected situation to the desired one. They therefore suggest an approach that surpasses the analytical approaches proposed by some critical discourse analysts. This approach focuses on analyzing political discourse through a dialectical and practical argumentative perspective, which is based on the analysis, interpretation, and normative evaluation of arguments and their premises. They refer to this approach as "textual analysis."

Keywords: Discourse, Critique, Action, Decision-making, Cultural Political Economy, Post-structuralist Discourse Analysis, Critical Discourse Analysis

**Corresponding author*

المجلد:08/العدد 33/سبتمبر 2024
ISSN 2568-6739 ص24-50
مجلة العلوم الإجتماعية
المركز الديمقراطي العربي ألمانيا-برلين

التحليل النصي للخطاب السياسي*

نورمان فيركلاف إيزابيل فيركلاف*****

ترجمة: محمد صوضان****

مختبر اللغات والديداكتيك والوسائط والدراماتورجيا. كلية اللغات والآداب والفنون- جامعة ابن طفيل- المغرب

mohamed.saoudane@uit.ac.ma
https://orcid.org/0009-0000-3779-2812

تاريخ الاستلام: **2024/08/31** - تاريخ القبول: **2024/09/15** - تاريخ النشر: **2024/09/28**

ملخص: يستعرض نورمان فيركلاف وإيزابيلا فيركلاف في هذه المساهمة مقاربة لتحليل النصوص والخطابات الساسية والسياسيات تستدرك نقائص بعض التخصصات، في نظرية الخطاب، المعنية بتحليل السياسات؛ الاقتصاد السياسي الثقافي وتحليل الخطاب ما-بعد البنيوي تحديدا. وينطلقان من مفهوم للسياسة بوصفها تداولا وتقريرا وفعلا، وللخطاب والنصوص السياسية بوصفها متميزة عن غيرها من النصوص لتضمنها حجاجا عمليا يستهدف اقتراح مسارات ممكنة للتقرير والفعل وتقييمها في ضوء مقدمات تأخذ بعين الاعتبار الأوضاع القائمة (المرفوضة) والمتخيلة (المرغوبة) وقيم وأهداف الفاعلين الاجتماعيين والوسائل المؤدية للفعل الذي ينقل الفاعلين من الوضع المرفوض إلى المتخيل المرغوب. ويقترحان تبعا لذلك نموذجا، يتجاوز المقاربات التحليلية المقترحة من لدن بعض المحللين الناقدين للخطاب، يعنى بتحليل الخطاب السياسي من منطلق جدلي وحجاجي عملي يتأسس على تحليل وتفسير الحجج ومقدماتها وتقييمها المعياري تاليا. وقد سميا هذا النموذج بالتحليل النصي

الكلمات المفتاحية: الخطاب، النقد، الفعل، التقرير، الاقتصاد الثقافي السياسي، تحليل الخطاب ما-بعد البنيوي، التحليل النقدي للخطاب

******المؤلف المرسل

* نشرت هذه المساهمة بعنوان "التحليل النصي" في دليل روتليدج لعلم السياسة التفسيري. واخترنا إضافة "في الخطاب السياسي" لأن نموذج التحليل الذي اقترحه الباحثان هنا يدور حول هذا النوع من الخطاب. ينظر:

Fairclough, N., & Fairclough, I. (2015). Textual analysis. In Routledge handbook of interpretive political science (pp. 186-198). Routledge.

** نورمان فيركلاف (Norman Fairclough) أستاذ اللسانيات الفخري في قسم اللسانيات واللغة الإنجليزية بجامعة لانكستر (Lancaster University)، وأحد أبرز مؤسسي التحليل النقدي للخطاب.

*** ايزابيلا فيركلاف (Isabela Fairclough) محاضرة رئيسة بمدرسة علم النفس والإنسانيات بجامعة سانترال لانكشاير (University of Central Lancashire)، تشتغل في مجالات تحليل الخطاب، والبلاغة والحجاج، ونظرية التأطير، والتداوليات والدلائليات المعرفية.

تقديم

تعنى هذه المساهمة بطرق تحليل الخطاب السياسي كما يتمظهر في النصوص بمختلف أنواعها. نحن نعرف "النصوص"، هنا بالمعنى الواسع، لتشمل النصوص المكتوبة مثل الوثائق السياسية؛ النصوص بالمعنى الأكثر وضوحا واعتيادية وانتشارا، ولكن كذلك النصوص "متعددة الوسائط" التي تدمج اللغة المكتوبة بـ"الأشكال السيميائية" الأخرى، بما في ذلك الصور المرئية، وكذلك النصوص التي تكون فيها اللغة منطوقة لا مكتوبة؛ أي "الحديث أو الخطاب" السياسي بمختلف أنماطه؛ الخطب السياسية والمناظرات البرلمانية.

سنستهل عملنا، أولا، بمناقشة عامة لما يتطلبه تحليل النصوص، وسنقدم، ثانيا، تصورا للسياسية يوجه عملنا الخاص، مقترحين منظورا حول كيفية اختلاف الخطاب السياسي عن أنواع الخطاب الأخرى، وكيفية تحليل النصوص السياسية استنادا إلى هذا التصور. وسنستعرض ونُقَيِّمُ، ثالثا، بعض المساهمات البارزة، على اختلاف توجهاتها، في الأدبيات المتعلقة بتحليل الخطاب والنصوص السياسية. وسنركز، رابعا، على تحليل الحجاج في النصوص السياسية، ونقدم، بإيجاز، ونوضح إطارنا الخاص لمثل هذا التحليل. وسنحاجج، أخيرا، بأن تحليل الخطاب والتحليل السياسي التفسيري القائم على الخطاب يحتاجان إلى تضمين التحليل النصي، بالإشارة إلى مقاربتين مؤثرتين؛ الاقتصاد السياسي الثقافي، وتحليل الخطاب ما بعد البنيوي، اللذان لا يتضمنان تحليلا نصيا واضحا، ومقترحين ما قد يستفيده كل منهما من التحليل النصي.

1. التحليل النصي

ثمة أنماط عديدة من التحليل يمكن تطبيقها على النصوص بالمعنى العام المذكور أعلاه (Fairclough 2003، van Dijk 1997)، وبعضها مستمد من اللسانيات. وتشمل هذه الأنماطُ التحليلَ الصوتيَّ والفونولوجيَّ لصيغ وأنماط الصوت في الكلام، والتحليل النحوي للجمل والعبارات البسيطة والمركبة، والتحليل الدلالي لمعاني الكلمات والعلاقات الدلالية بين الكلمات؛ بما في ذلك الاستعارات والحقول الدلالية والأطر المعرفية، وتحليل الوحدات النصية والكلامية الأكبر. وبالإضافة إلى هذه المستويات التقليدية للتحليل اللساني، يمكن استخدام التحليل التداولي لتحليل

المعنى في سياقات محددة؛ فقد يشمل ذلك تحليل أفعال الكلام والافتراضات المسبقة والتضمينات. ويمكن تطبيق أشكال مختلفة من التحليل التفاعلي؛ بما في ذلك تحليل المحادثة، في تحليل أنماط معينة من التفاعل. ويتضمن هذا التوسع في التحليل ليغطي أنماطا أكبر من التنظيم النصي التحليل النوعي لعائلات محددة من الأنواع، بما في ذلك الأنواع الحجاجية والسردية، وكذلك الأنواع المحددة المسيقة بسياقات معينة كالمقابلات، والخطب، والمناظرات، والتقارير الإخبارية، وغيرها. فضلا عن ذلك، هناك أشكال مختلفة من تحليل المحتوى، تتضمن تحليلا للموضوعات التي تركز عليها أنواع مختلفة من اللنصوص (van Dijk 1997) . يركز التحليل النقدي للخطاب (Fairclough 1989, 1992, 2003) على التحليل التناصي، الذي يعنى بإبراز كيفية دمج عناصر من نصوص أخرى داخل نص محدد ودمجها فيه، والتحليل البين خطابي (interdiscursive) الذي يحدد كيف يمكن للنصوص "الهجينة" أن تمزج بين الأنواع والخطابات والأساليب المتنوعة. ويمكن أن يركز التحليل، أيضا، على "إعادة تسييق" (recontextualization) النصوص والخطابات والأنواع والأساليب؛ أي تحويلها من سياق لآخر؛ مثل إعادة تسييق خطاب النوليبرالية "الغربية" في البلدان الاشتراكية السابقة في أوروبا الشرقية بعد عام 1989 (Fairclough 2000، 2003، 2006).

يمكن، من حيث المبدأ، تطبيق هذه الأنواع كلها في تحليل النصوص السياسية، غير أنها تبقى أنواعا عامة من التحليل القابلة للتطبيق على أي نوع من أنواع النصوص؛ لا يميز، على سبيل التمثيل، تحليل الأنواع أو تحليل الاستعارات بين تحليل النصوص السياسية وتحليل أنواع أخرى من النصوص. يجب أن يركز تحليل النصوص السياسية بوضوح، على سبيل المثال، عل طابعها السياسي على وجه التحديد، والذي يعتمد، أساسا، على كيفية فهمنا وتصورنا للسياسة (انظر الفقرة الثانية). إن من شأن التمييز بين أنواع التحليل مساعدتنا في تحديد الأنواع الأكثر أهمية من بين تلك التي يمكن إجراؤها، فيما يتصل بالهدف أو الأساس المنطقي للنشاط الذي ينخرط فيه الفاعلون. وكما نحاجج أدناه، فإن الخطاب السياسي حجاجي ابتداء، وهو ما يجعل تحليل الأنواع الحجاجية؛ المداولات والمفاوضات مثلا، ذا أهمية أساسية. ولعل من المفاجي أن تحليل الاستعارة محور مهم في تحليل الخطاب السياسي، ويتصل هذا بالطابع الحجاجي لهذا

الخطاب. إن الاستعارات "تعيد تشكيل" الواقع بطرق معينة، ويمكنها بالتالي، على سبيل التمثيل، "انتقاء" حلول سياسية "استباقية" للمشكلات السياسية. وتتمظهر الاستعارات في المقدمات الحجاجية، وفي أنماط النشاط الحجاجي؛ مثل المداولات السياسية، وتستخدم الاستدلالات التي تجلعها ممكنة لتوجيه استنتاجات هذه الحجج بطرق تتوافق مع الأهداف البلاغية للمحجاجين.

إن النصوص "متعددة الوظائف"؛ فثمة أشياء مختلفة تحدث تزامنيا داخل النصوص. النصوص أشكال/ صيغ (أو أجزاء) من الفعل، كما أنها تعرض تمثيلات للأشخاص والأشياء والأحداث، وتشكل جزءا من تجسيد الهويات. وبعبارة أخرى، تعتمد النصوص على الأنواع والخطابات والأساليب (styles) وتساهم في تكوينها، وهي تقوم بذلك بشكل متزامن. لذلك، يقتضي تحليل النصوص تحديد هذه الوظائف المختلفة وتجسير العلاقات بينها. علاوة على ذلك، فإن النصوص متعددة الوظائف على مستويات متمايزة؛ يمكن تحليل النصوص الحجاجية، على سبيل المثال، تزامنيا، من منظور منطقي وجدلي (dialectical) وبلاغي (rhetorical). تكون الحجج "جدلية" في تقديم مواقف/وجهات نظر (standpoints) معينة استجابة لأخرى وتفاعلا معها، وقياسها في تعارض معها، وطرح أسئلة نقدية عليها؛ كما في المداولات. ولكنها "بلاغية"، بالتزامن، في سعيها لإقناع الناس بقبول موقف أو وجهة نظر أو رفضهما. ويجب توجيه التحليل إلى التفاعل بين الاثنين. ويسعى التحليل "البراغما–جدلي" (pragma-dialectical) لـ"لمناورة الاستراتيجية" (strategic manoeuvring) للقيام بذلك (van Eemeren 2010). وليس كافيا للتحليل النصي (السياسي) أن يحلل الفعل/ الأنواع، والتمثيل/ الخطابات، والهوية/ الأساليب، جدليا وحجاجيا، بل يجب عليه أن يحلل العلاقات بينها؛ مثل الطريقة التي يمكن بها لتمثيلات معينة (خطابات) أن تعطي للفاعلين أسبابا للفعل، وكيف يمكن أن تخدم هذه بدورها مصالح سلطة محددة.

لننطلق ابتداء من تحديدات مفيدة تعيننا على تمثل مفاهيم بعض المصطلحات الأساسية السابقة. الحجج (Arguments) جملة من العبارات المؤلفة من مقدمات واسنتاجات؛ أو يمكن النظر إليها بوصفها فعلا كلاميا مركبا يستهدف إقناع ناقد بقبول اقتراح معين، أو حل اختلاف في الرأي بطريقة معقولة (van Eemeren and Grootendorst 1992). وبالاستناد إلى فان

إيميرين (van Eemeren (2010: 142–143)) سنميز بين الأنواع وأنماط النشاط (بوصفها أنواعا محددة) والأحداث الخطابية (speech events). تعتمد الأحداث الخطابية المحددة (أو تتجسد) على (في) أنماط النشاط (الأنواع المحددة) والتي تستند هي نفسها (أو تتجسد) على (في) الأنواع؛ مثل المداولات، والتحكيم (adjudication)، والتوسط/ الوساطة (mediation) والتفاوض. إن المناقشة التي جرت في مجلس العموم البريطاني في التاسع من دجنبر 2010، على سبيل التمثيل، حول اقتراح حكومة المملكة المتحدة رفع الرسوم الجامعية من 3300 إلى 9000 جنية إسترليني سنويا، بوصفها حدثا خطابيا ملموسا، تجسد نمط النشاط في المناقشة البرلمانية، والذي يجسد بدوره النمط الواسع للمداولات. وبالمثل، فإن السياسات (الحكومية) المحددة أو الملموسة تجسد المستوى الأكثر تجريدا للسياسة بوصفها نمطا من النشاط، والذي يجسد بدوره النوع المجرد من المداولة. يمكن لأنماط النشاط الاستناد إلى توليفة من الأنواع، كما يمكن أن تعتمد الأحداث الخطابية الملموسة على خليط من أنماط النشاط.

تؤدي المداولة، بالنسبة لأي فاعل فردي، إلى حكم معياري (اقتراح معياري حول ما يجب على الفرد القيام به أو ما سيكون من الجيد فعله). يمكن أن يتبع هذا الخَرْجُ المعرفي القصد للفعل واتخاذ قرار الفعل أو حتى الفعل نفسه، ولكن ليس من الضروري أن يكون كذلك (Audi 2006: 87). ومع ذلك، فغالبا ما يكون في السياقات المؤسسية؛ الحكومة والبرلمان، جزءا من المنطق المؤسسي الضمني أو الهدف من أنماط النشاط المعينة؛ كالمناقشات البرلمانية أو مناقشة صنع السياسات، التي يجب أن تؤدي إلى التقرير بشأن الفعل؛ قد لا يكون اتخاذ القرار هذا متوافقا مع الحكم المعياري الذي توصل إليه كل فرد من المشاركين الذين انخرطوا في التداول (Fairclough and Fairclough 2012).

2. السياسة، الخطاب السياسي، تحليل النصوص السياسية

يصف أرسطو، في كتاب "الأخلاق النيقوماخية" السياسة (politics) بأنها فعل يسعى إلى تحقيق الخير الأسمى استنادا إلى القرارات الناشئة عن التداول (Irwin 1999, 1094a, 1094b, 1111b, 1112a, 1112b, 1113a). ويحدد هاي (Hay (2007: 61–62)) أربعة مكونات مشتركة في جملة متنوعة من التعريفات المقدمة للسياسة، توفر أساسا لبناء "مفهوم واسع

وشامل للسياسة"؛ السياسة كاختيار، وكقدرة على الفاعلية، وكتداول، وكتفاعل اجتماعي. يتضمن وصف أرسطو العناصر الثلاثة الأولى (القرار، والفعل، والتداول) والرابع ضمنا. ولأن السياسة تتعلق بصنع القرار، فإنها بطبيعتها عملية تداولية استشارية. والقول بأن السياسة تتضمن تداولا استشاريا لا يعني بالضرورة أن الحالات المحددة للنشاط التداولي مقبولة من منظور معياري، أو أنها تؤدي حتما إلى نتائج تصمد في وجه الفحص النقدي. ومع ذلك، فإن الحجج المتهافتة تظل حججا، ونماذج المداولات الضعيفة للممارسة التداولية بحاجة إلى التحليل بوصفها تجسد نوع التداول.

إن العمل السياسي، وفق هذا المنظور، يتمتع بطبيعة خطابية جزئيا. وما يميز الخطاب السياسي عن غيره من أنواع الخطاب هو تضمنه للتداول بشأن ما ينبغي فعله في سياقات تباين المصالح والقيم، وندرة الموارد، وانعدام اليقين، والمخاطرة. التداول أو المداولة نوع حجاجي حيث يشكل الحجاج العملي (الحجاج حول ما ينبغي فعله، على النقيض من الحجاج النظري أو المعرفي حول ماهية الوضع أو الحالة) الخَطَاطَة الرئيسة للحجاج. تتجه المداولة/ التداول إلى التوصل إلى أحكام معيارية عملية بشأن ما ينبغي فعله، وعلى هذا الأساس تتخذ القرارات بشأن ما يجب فعله، والتي قد تؤدي إلى الفعل بناء على هذه القرارات. وينبغي، بالتالي، لتحليل النصوص السياسية أن يعطي الأولوية لتحليل التداول/ المداولة، والذي سيقتصر على تحليل الحجج وتقييمها. ولا يعنى هذا اختزال الخطاب السياسي في الحجج العملية والتداول؛ ففي النصوص السياسية تتجسد خطاطات حجاجية وأخرى غير حجاجية مثل السرد والتفسير. غير أن ما يحدث عادة هو أن الخطاطات الحجاجية والأنواع الأخرى تكون مدمجة عموما داخل الحجج العملية أو متعالقة معها بطرق أخرى ضمن الممارسة التداولية، ولذلك من الأفضل تحليلها كعناصر من هذه الممارسة الحجاجية (كتقديم للمقدمات أو داعم لها عل سبيل المثال).

إن الموقف الذي قدمناه هنا يستند إلى عملنا (Fairclough and Fairclough (2012)) الذي يتناول الخطاب السياسي من منظور التحليل النقدي للخطاب، ووفقا لتصور فان دايك (van Dijk 1997) القائل بأن تحليل الخطاب السياسي هو مشروع نقدي في الأساس يركز على إعادة إنتاج السلطة السياسية وتحديها من خلال الخطاب السياسي. يتبنى هذا التحليل

توصيف فان دايك للخطاب السياسي بأنه مرتبط بالفاعلين السياسيين، والعملاء والهيئات السياسية بما في ذلك السياسيين، والمواطنين، والمؤسسات السياسية، والمنظمات المشاركة في العمليات والأحداث السياسية داخل السياقات السياسية التي تجعل من الممكن للجهات الفاعلة ممارسة فاعليتها والتصرف في العالم بطريقة تؤثر على القضايا ذات الاهتمام المشترك.

يستند مفهوم السلطة السياسة، في مستوى الأكثر قاعدية، بوصفها "سلطة دينوطية" (deontic power) على منظور سورل (Searle (2010: 164))، وهو منظور مؤسس على مسألة تتعلق بالحقوق، والواجبات، والالتزامات، والأذونات، والتفويضات، والمحظورات، الممنوحة للأفراد في عملية إنشاء وتكوين واقع مؤسسي. يمنح، على سبيل التمثيل، اكتساب صفة "مواطن" أو "سياسي منتخب"؛ أي تولي هذه الأدوار المؤسسية، حقوقا والتزامات للأفراد. ووفقا لوجهة النظر هذه، فإن جميع المؤسسات تمكن للفعل الإنساني وتقيده؛ إذ تخلق إمكانيات إضافة إلى قيود على سلوك الأفراد بوصفهم فاعلين يعملون داخل حدودها المحكومة بالقواعد المؤسسية. ويحاجج سيرل بأن الهدف الكلي للواقع المؤسسي هو في الحقيقة إنشاء وتنظيم علاقات السلطة بين الناس؛ تتدفق السلطة من خلال الواقع المؤسسي عبر السلطات الدينوطية [الأخلاقية القيمية] المخصصة والمعترف بها جماعيا. وبالتالي، فإن جوهر السياسة، بوصفها مجالا مؤسسيا محددا، يكمن في نظام الأسباب/ المبررات الدينوطية (deontic reasons) التي توفرها المؤسسات السياسية كدوافع؛ خارجية ومستقلة عن الرغبات، للفعل. تلتزم الحكومات، على سبيل المثال، بالتصرف بعدل وإنصاف في تعاملاتها مع المواطنين، ويتوقع أن تكون أفعالها مدفوعة بالتزام الإنصاف (كتوزيع تكاليف الأزمة بين قطاعات مختلفة من السكان)، وهو التزام يشكل جانبا من العقد الاجتماعي مع المواطنين. وبموجب هذا الالتزام أو الواجب المعترف به اجتماعيا يمكن تحدي الحكومات وانتقادها على أساس أنها لا تتصرف بإنصاف؛ أي أن الدافع الذي ينبغي أن يحفز أفعالها لا ينهض بذلك فعلا. ليس من المستغرب أن يستفرغ الساسيون جهدا كبيرا، في أحايين كثيرة، في إظهار أنهم يتصرفون بنزاهة، وأنهم يحترمون التزاماتهم المؤسسية، حتى لو، أو بالأخص إذا، قامت أسباب وجيهة للاعتقاد بأنهم لا يفعلون ذلك (انظر Fairclough و Fairclough 2012، ومساهمتهم في Coleman, Fairclough, Fairclough, Finlayson

و344-336 :Hay 2013). لذلك، فإن الأسباب/ المبررات الأخلاقية (بوصفها مقدمات) تقع في صميم الفعل السياسي كنظام مؤسسي، وفي قلب العمليات التداولية التي تؤدي إلى اتخاذ القرارات السياسية.

3. مقاربات تحليل النصوص والخطابات السياسية

تتخذ هذه النظرة إلى السياسة، والخطاب السياسي، وتحليل النصوص السياسية موقفا قويا وغير معتاد بشأن ما يميز الخطاب السياسي وتحليله. يتفق هذا مع ملاحظة فان دايك (1997: 38) بأن الخطاب السياسي، لكي يقدم إسهاما جوهريا للتحليل السياسي، يجب أن يركز على سمات الخطاب المتصلة بالعمليات أو الأحداث السياسية الخاضعة للتحليل. ونحن نحاجج بأن تحليلَ الخطابَ السياسيَّ بوصفه خطابا حجاجيا مقاربةٌ مناسبة للتحليل النصي نظرا لطبيعته السياسية. يدل البعد المؤسسي للسياسي، بوصفه مصدرا للأسباب/ المبررات الأخلاقية، فضلا عن الاتجاه المعياري العملي أو منطق أنماط النشاط السياسي، في الحقيقة على أن التحليل النصي لا بد وأن يركز على الطبيعة الحجاجية للنصوص السياسية بوصف ذلك السمة الأكثر صلة بالخطاب السياسي.

ساهم التحليل النقدي للخطاب بشكل كبير في تحليل النصوص والخطابات السياسية؛ ثمة العديد من المقاربات التي قدمت، بشكل خاص، في ثلاث مجلات أساسية: الدراسات النقدية للخطاب (Critical Discourse Studies)، والخطاب والمجتمع (Discourse and Society)، ومجلة اللغة والسياسة (Journal of Language and Politics). وتتمل إحدى المميزات العامة، إن لم تكن الشاملة، لهذا العمل في الاتجاه إلى التركير على تحليل تمثيلات (الأشخاص، أو المجموعات الاجتماعية أو الإثنية، أو الأشياء أو العمليات، أو الأحداث أو الأماكن، وغيرها) بدلا من الفعل، وبالتالي التركيز على الخطابات بدل الأنواع. إن الموقف الذي أعلنا تأييده سابقا يعكس هذه الأولويات؛ ففي رأينا، يعد الخطاب السياسي في المقام الأول شكلا من أشكال الفعل، من الأجدى تحليل التمثيلات بوصفها عناصر من الأفعال (مقدمات الحجج العملية مثلا). لا يمثل الناس المجموعات أو العمليات الاجتماعية من أجل التمثيل فقط (كما

أنهم لا يروون الأحداث أو يفسرونها كغاية في حد ذاتها)، بل يقعلون ذلك في سياق إنتاج حجة، أو تبرير موقف ما أو نقده، كقاعدة محتملة للقرار والفعل.

يقدم تشيلتون (Chilton (2004))، بوصفه واحدا من أبرز من يسشهد بهم في تحليل الخطاب السياسي، معالجة قيمة وأصيلة في دراسة له حول تحليل الخطاب السياسي، ترتكز بشكل أساس على العلوم المعرفية واللسانيات المعرفية، ما يجلعها قادرة على تقديم رؤى ثاقبة بشأن العلاقة بين اللغة والسياسة من منظور معرفي. وبالارتكاز على استخدام توليف من التحليل التداولي والدلالي، يقدم تشيلتون تحليلا للمقابلات السياسية، و"جلسات الأسئلة" البرلمانية، والخطب السياسية، والخطابات الرئاسية. يقدم نموذجه هذا في تحليل الخطاب السياسي إسهاما مهما بما يقدمه من تسليط للضوء على العلاقة بين التعاون والصراع في السياسة من خلال إبراز وجود مسارين متميزين في تعريفات السياسة داخل الدراسات السياسية؛ فمن جهة، السياسة هي صراع على السلطة؛ ومن ناحية أخرى، هي تعاون لحل تضارب المصالح. ويتأسس على تأكيد تشيلتون على الطبيعة التعاونية والتفاعلية للسياسية، والمتأصلة في مفهوم أرسطو للمدينة/ الدولة–المدينة (polis)، إلى توجيه التحليل نحو التفاعل بين التمثيلات والتفاعلات، أو كيفية "إسهام التفاعلات في التفاوض على التمثيلات" (Chilton 2004: 201)، مع تحليل الاستعارات، والأطر المعرفية، والثنائيات التقابلية، والنماذج العقلية (الأطر الزمكانية(spatial frames)، والاستدلال المرجعي(deixis)) في تحليل "عوالم الخطاب" والمعالجة المعرفية".

قدمت ووداك روث (Ruth Wodak) بالتعاون مع مارتن رايزيجل (Martin Reisigl) مساهمة مؤثرة في تحليل الخطاب السياسي من منظور مقاربتهم التاريخية للخطاب (DHA) (Reisigl and Wodak 2001, 2009). ينظر الباحثان إلى مجال السياسية على أنه موزع على عدد من "حقول الفعل" ("إجراءات التشريع"، "تشكيل المواقف العامة والإدارة والإرادات"، "الإعلان السياسي"، إلخ) يرتبط كل منها بجملة متميزة من "الأنواع السياسية الفرعية". ومن المفاهيم الحاسمة، في نموذجهم هذا، مفهوم "الاستراتيجيات الخطابية"، التي تفهم من حيث الاختيارات اللسانية التي ينتخبها الفاعلون الاجتماعيون ويعتمدونها من بين الموارد المتاحة تبعا لما يعتقدونه أفضل وسيلة لتحقيق غاياتهم. تحدد المقاربة التاريخية للخطاب خمس "استراتيجيات

خطابية"، يقال إنها تتحقق لسانيا في النصوص؛ التسمية (nomination) (المرجعية)، والإسناد (predication)، والحجاج، والمنظورية (perspectivisation)، والتكثيف/ الحدة (intensification) (أو التخفيف (mitigation)) (Reisigl and Wodak 2001: 46, 2009: 94). يبدأ التحليل النصي بتحديد هذه الاستراتيجيات وتحققها اللساني، كالطوبوسات الحجاجية (argumentative topoi) على سبيل التمثيل، ولكن أيضا النسخ المغالطية لهذه الطوبوسات، فضلا عن أشكال لسانية أخرى من التمظهرات، كاستخدام الضمائر ("نحن" مقابل "هم") للإحالة على التشابه أو التمايز، وتوظيف الاستعارة، والمجاز والتشخيص واختيار حقول معجمية معينة (Wodak et al. 1999). حددت ووداك وآخرون (199) في تحليلهم للبناء الخطابي للهوية الوطنية النمساوية، على سبيل المثال، أربعة أنواع من الاستراتيجيات الخطابية؛ الاستراتيجيات التشييدية/ البانية (constructive strategies) التي تهدف إلى إنشاء هوية وطنية وترسيخها، واستراتيجية الإدامة والتبرير (strategies of perpetuation and justification) التي تعمل على دعم هوية وطنية مهددة وإعادة إنتاجها، واالاستراتيجيات التحويلية (strategies of transformation) التي تحاول تحويل بنية هوية راسجة إلى أخرى، والاستراتيجات التفكيكية (destructive strategies) العاملة على تفكيك بنية هوية وطنية قائمة. تشمل أمثلة الطوبوسات في المقاربة التاريخية للخطاب؛ طوبوس الإساءة، وطوبوس الفائدة/ الميزة، وطوبوس السلطة، وطوبوس المقارنة، وطوبوس العواقب، وطوبوس الثقافة، وطوبوس التعريف، وطوبوس المثال، وطوبوس الوفاء بالواجب، وطوبوس البطل، وطوبوس التاريخ، وطوبوس الإنسانية، والجهل، والعدالة، والقانون، والمسؤولية، والتهديد أو الخطر، وغير ذلك (Reisigl and Wodak 2001). إن دراسة "الاستراتيجيات" وتمظهرها اللساني محور التركيز في المقاربات التحليلية الأخرى. يتحدث تشيلطون (Chilton (2004: 45–46)) على الوظائف الاستراتيجية للخطاب السياسي، والدور الذي ينهض به في التأثير على مواقف الناس ومعتقداتهم وسلوكهم؛ الضغط/ الإكراه، وإضفاء الشرعية ونزعها، والتمثيل وسوء التمثيل.

يَعُدُّ رايزيجل ووداك (2001)، كما هو الحال لدى فان دايك (1997)، الخطابَ السياسيَّ شكلا من أشكال الفعل السياسي، لذلك فإن اهتمامهما الأولي هو تمييز الأنواع والأنواع الفرعية

للخطاب السياسي المرتبطة بأنماط مختلفة من الفعل السياسي. ويمنح كل من فان دايك ورايزيجل ووداك بعض الأهمية للحجاج في الخطاب السياسي، ويلاحظ فان دايك (1997: 29) أن الأنواع الحجاجية "ربما" هي "الأكثر انتشارا في النصوص والأحاديث السياسية". ومع ذلك/ لا يوجد في أي من هاتين المقاربتين أي تحليل منهجي وتقييم للحجاج. وردت في المقاربة التاريخية للخطاب إشارة إلى سمات محددة للحجج، التي تعامل بمعزل عن عملية الحجاج/ التداول الشاملة، والتي تعتبر أساسا وثيقة الصلة بالتركيز الرئيس على التمثيل الإيجابي للذات والسلبي للآخرين. وتلخيصا يمكن القول إنه على الرغم من أن منطلق المقاربة التاريخية للخطاب يبدو وكأنه الفعل، وعلى الرغم من أن الأنواع وضعت في الصدارة منذ البداية، إلا أن التحليل الفعلي يميل نحو التركيز على الاختلافات في تمثيل "نحن" و"هم": التمثيل الإيجابي للذات والتمثيل السلبي للآخرين (المهاجرين أو طالبي اللجوء مقابل عامة السكان على سبيل المثال)، أو ما يسميه فان دايك (1997) بـ"المربع الإيديولوجي أو السياسي"؛ التأكيد على "أفعالنا" الجيدة مقارنة ببعد التأكيد على أفعال "الآخرين" الجيدة، أو وعدم التأكيد على "أفعالنا" السيئة مقابل التأكيد على أفعال "الآخرين" السيئة.

يبدو أن ما يميز هذه المقاربات في تحليل الخطاب هو انشغالها بقضايا التمثيل، وليس التقرير والفعل. وهذا لا يعني أن المواد النصية التي تجسد نوع المداولات، مثل النصوص السياسية أو المناقشات البرلمانية، تُتَجاهل؛ فحتى النص المختار يتضمن حجة عملية، أو يشير إلى قضايا السياسية، فإن الخيار يظل هو الاهتمام حصريا بقضايا التمثيل وليس الفعل. تبدأ ووداك (2009)، على سبيل المثال، بتحليل اقتباس من خطاب ألقاه رومانو برودي(Romano Prodi) الرئيس السابق للمفوضية الأوروبية سنة 2000: "يتمثل التحدي في إعادة التفكير الجذري في الطريقة التي نعمل ندير بها أوروبا، لإعادة تشكيل أوروبا"، وتلاحظ أن جانب "الفعل" (doing) في السياسة مهم، وكذلك "الرؤى" (visions) السياسية. ومع ذلك، فهي لا ترى أن هذا الاقتباس يقدم حجة يمكن من خلالها اعتبار "الرؤية" نفسها سببا/ مبررا يدعم المطالبة بالفعل، وتربط "الرؤية" بدلا من ذلك بنظرية بورديو (Bourdieu) في المجال السياسي، أي نظرته "للسياسة على أنها صراع لفرض مبدأ الشرعية للرؤية والتقسيم" (Wodak 2009: 1). وبعبارة

أخرى، يبدو أن السياسة تدور حول فرض التمثيلات وحول كيفية خدمة التمثيلات للسلطة، ولكن لا توجد إشارة إلى كيفية حدوث ذلك؛ لا يُوضح ارتباط هذه التمثيلات بالقرار والفعل عبر الحجاج والتداول. ومع ذلك، فإن هذا الاتصال ضروري لتحليل ملائم للنصوص السياسية وعملية صنع السياسات.

4. تحليل وتقييم الحجاج في الخطاب السياسي

سنركز الآن على تحليل الحجاج في النصوص السياسية، وفي الخطاب السياسي عموما، استنادا إلى التصور الذي تبنيناه سابقا والقاضي بإعطاء الأولوية في تحليل النصوص السياسية للحجاج العملي والتداول. وسنقدم مقاربتنا التحليلية بالاستناد إلى ما يعتبر، على نطاق واسع، السمة "المشكلة– الحل" لصنع السياسيات، والذي سيكون، أيضا، قضية في القسم التالي. إن أحد الاهتمامات الشائعة في أدبيات دراسات السياسات هو "الأشكلة" (problematization) بالمعنى الفوكوي (1984)؛ إذ يحاجج بأن المشاكل المتناولة في تكوين وصنع السياسات ليست سمة موضوعية للظروف القائمة، ولكنها بناءات اجتماعية؛ بمعنى أن الظروف "تؤشكل" بشكل مختلف من فاعلين اجتماعيين مختلفين، و"الأشكلة" المحددة تنتقي حلولا معينة وتستبعد أخرى. وبينما يعترف، بشكل واسع، بهذا الاقتران بين المشاكل والحلول، هناك القليل من التحليل الفعلي للعلاقات بينهما. ولكن هناك علاقات جدلية، وحجاج عملي على وجه الخصوص هو حجاج من المشكلة إلى الحل. ومن ثم فإن طبيعة المشكلة–الحل في صنع السياسيات حالة يمكن فيها للتحليل النصي الذي ندعو إليه أن يقدم تحسينات للمعالجات الحالية.

تتضمن الحجج العملية، وفقا لـ (Fairclough and Fairclough (2012)) العناصر التالية: مقدمة القيمة (Value premise)، ومقدمة الهدف (Goal premise)، والمقدمة الظرفية (Circumstantial premise)، ومقدمة الوسيلة–الهدف (Means-Goal premise)، في محاولة لدعم مطلب/ ادعاء عملي (أو استنتاج). تُمَثَّل الحالات/ الأوضاع القائمة للأمور بطرق معينة في المقدمة الظرفية، وتمثل الحالات/ الأوضاع البديلة، المحتملة والمستقبلية، المرغوبة في مقدمة الهدف في علاقة بالتمثيلات في المقدمة الظرفية، والقيم والمخاوف/ الاهتمامات الضمنية (مقدمة القيمة). تتخذ مقدمة الوسيلة–الهدف شكلا مشروطا؛ إذا اتبع مسار الفعل (A) فإنه

سيأخذنا (أو من المرجع أن يأخذنا) من الوضع الإشكالي القائم (C) إلى الوضع المستقبلي المرغوب (G) وفقا للقيم (V). إن ادعاء/ مطلب الفعل (الاستنتاج) يدعو إلى اتباع مسار معين: اعتماد الوسيلة لتحقيق الهدف (G) (أداء الفعل A) هو، على ما يبدو، الحل للمشكلة المحددة في المقدمة الظرفية.

لنأخذ، على سبيل التمثيل، خطاب الميزانية المستعجلة (Emergency Budget speech) الذي ألقاه وزير الخزينة جورج أزبورن (George Osborne) في الثاني والعشرين من يونيو سنة 2010 بعد أسابيع قليلة من انتخاب حكومة الائتلاف بين المحافظين والليبراليين والديموقراطيين في بريطانيا. فقد عرضت استراتيجية الحكومة في التقشف استجابة للأزمة المالية والاقتصادية لأول مرة في هذا الخطاب (راجع الفصل الرابع من كتاب Fairclough و Fairclough، 2012 لتحليل مفصل). إن المطلب/ الادعاء الأساس للفعل (ما الذي يجب أو ينبغي القيام به) معبر عنه بوضوح في الأقسام الافتتاحية للخطاب؛ حاجة الحكومة إلى "التعامل بحزم" مع العجز والدين، و"تحقيق تقليص سريع للعجز البنيوي"، بحيث يأتي "الجزء الأعظم من التقليص" من "خفض الإنفاق بدلا من زيادة الضرائب". لذا فإن الحل هو خفض الإنفاق العام من أجل تقليص العجز العام والدين. ما المشكلة التي يروم هذا النمط معالجتها؟ الأوضاع القائمة "مؤشكلة" بوصفها "عجزا في الميزانية" مرتفعا غير مقبول، "موروث" من حكومة حزب العمال السابقة، والذي يصل إلى "وضع استعجالي/ حالة طوارئ"، وهو وضع/ حالة من المخاطرة حيث "السيولة والقدرة على الوفاء بالالتزامات" للحكومة على المحك. إن الهدف البعيد الأمد (في مقدمة الهدف) هو "انتعاش مستدام للقطاع الخاص مبني على نموذج جديد للنمو الاقتصادي"، يهدف إلى "إعادة بناء اقتصاد متوازن على أنقاض اقتصاد مبني على الديون". أما الهدف المتوسط الأمد لتحقيق الهدف السابق فهو "تقليص الديون وتحقيق توازن في الميزانية البنيوية الجارية بحلول نهاية هذه الدورة البرلمانية". وبخصوص القيم التي تشكل هذه الأهداف (مقدمة القيمة) فتشمل المصلحة الوطنية، المسؤولية المالية، الاستدامة المالية، والعدالة؛ "الميزانية قاسية لكنها أيضا عادلة"، "سيطالب الجميع بالمساهمة"، "نحن جميعا معا في هذا". ويشير هذا إلى أن العديد من المخاوف والاهتمامات المتنافسة والمتدافعة قد قُيّمت ووزنت (في عملية تداولية سابقة) وظهرت كأسباب لا

يمكن التغلب عليها لتوجيه الفعل؛ ستتمسك الحكومة، في السعي لتحقيق الأهداف المالية الضرورية، بالتزامها القائم على العدالة نحو مواطنيها. إن المقدمة الوسيلة–الهدف (القائلة إذا اتبعت استراتيجية الحكومة ستحقق الأهداف) صيغت بطريقة تشير إلى أن خطة الحكومة ليست كافية فقط في ضوء الأهداف؛ أي إنها سوف تحققها ("إن خطة موثوقة لتقليص عجز ميزانيتنا تسير بالتوازي مع التعافي الاقتصادي المطرد والمستدام")، ولكنها ضرورية أيضا في ظل هذه الأهداف؛ أي إنه لا يوجد بديل آخر قادر على تحقيقها ("هذه هي الميزانية التي لا مفر منها").

تقوم المقاربة المتبعة في تحليل الحجاج العملي والتي طورها نورمان وإيزابيلا فيركلاف (2012)، وهي مقاربة معيارية، على تقييم الحجج وتحليلها. وتميز، على غرار والتون (Walton (2007b)) بين ثلاثة طرق يمكن عبرها تقييم الحجج العملية (السياسية) نقديا: (أ) نقد استنتاج/ نتيجة الحجة والساعي إلى رفضها (ورفض الاقتراح السياسي) عبر الحجاج على أن متابعة مسار الفعل الموصى به سيؤدي إلى عواقب تقويض الأهداف المعلنة أو أية أهداف لا يمكن التنازل عنها؛ (ب) انتقاد صحة الحجة وصدقها (validity) على أساس أنه توجد وسائل أخرى أفضل من تلك التي يروج لها لتحقيق الأهداف، أو وجود حقائق أخرى حول سياق الفعل الذي لم يعد الاستنتاج يتبعه؛ ونقد المقبولية العقلانية (أو حقيقة) المقدمات، مثل الطريقة التي تمثل أو تفسر أو "تؤشكل" بها الأوضاع القائمة (المقدمة الظرفية)، أو نقد مقدمة الهدف أو القيمة أو مقدمة الوسيلة– الهدف. يمكن اختبار استنتاج/ نتيجة الحجة العملية من الأهداف، والقيم، والظروف، (اقتراح عملي، كاقتراح سياسي) عبر حجة عملية تستند إلى العواقب/ النتائج. وباختصار، إذا اتضح أثناء عملية التداول أن النتائج المترتبة على القيام بالفعل (A) (أو تنفيذ الاقتراح السياسي A) غير مقبولة، فيجب إما التخلي عن الفعل المقترح أو تعديله (Fairclough and Fairclough 2012).

جرى استكشاف جميع هذه المسارات النقدية بنسب متفاوتة في النقاش العام حول سياسة التقشف منذ اعتمادها في بريطانيا في ماي 2010. ولنتناولها واحدة تلو أخرى. تمحور أحد مسارات الهجوم حول تحدي مقدمة الوسيلة–الهدف، وهي الادعاء بأنه من الممكن، من حيث المبدأ، أن تحقق السياسات التقشفية الأهداف المرغوبة. لقد تحدى النقاد؛ من الاقتصاديين

والسياسيين والصحفيين الاعتقاد المعلن للحكومة البريطانية بإمكانية تحقيق الانتعاش الاقتصادي عبر تقليص الإنفاق العام. مستشهدين بأمثلة من الكساد الأعظم وتاريخ الركود في اليابان، ومدعين بأن التقشف يفشل دائما في تحقيق الأهداف المرجوة. وبعبارة أخرى، وبناء على جميع المعطيات المتاحة– والتي تشير إلى أنه في أوضاع مشابهة، حيث خنق الطلب، يؤدى التقشف دائما إلى مفاقمة الوضع الاقتصادي– فمن غير المقبول عقليا أن يكون التقشف، من حيث المبدأ، قادرا على تحقيق التعافي الاقتصادي.

يتحدى منتقدو السياسات التقشفية، أيضا، تمثيل الحكومة للوضع الحالي في بريطانيا والتفسير المحايث له. فقد نفوا، على سبيل المثال، أن تكون الأزمة ناتجة عن الإنفاق الزائد وأنها نتاج سياسة الإسراف التي نهجتها حكومة حزب العمال، مؤكدين بدلا من ذلك أن المشكلة في تحرير قيود النظام المالي والممارسات المختلفة في القطاع المصرفي. يمكن القول إن هذا الإشكال يتناول "تأطير" (framing) (Entman 1993) المشكلة: هل التأطير المحدد في المقدمة الظرفية (بما في ذلك التحديد والتفسير السببي للمشكلة) مقبول عقليا، وهل يمكن أن يدعم تحديد آخر للمشكلة في المقدمة الظرفية وتفسيرها تفسيرا جديدا، ادعاء/ مطلبا مختلفا للفعل (Fairclough and Fairclough 2012: 169-173)؟

انتقدت، أيضا، دوافع/ محفزات الفعل (الأهداف والقيم). فقد قيل إن السياسيات التقشفية مدفوعة، حقيقة، بالإيديولوجيا (Krugman 2010)، وأن الهدف الحقيقي للحكومة هو "استكمال مهمة تقويض دول الرفاه التي بدأت في الثمانينات"(Elliott 2010). كما انتقد إصرار الحكومة الصريح على "العدالة" كقيمة محورية وهم أساسي واعتباره مجرد محاولة تجميلية تلميعية تهدف إلى تبرير سياسات مدفوعة، حقيقة، بدوافع خفية مشكوك فيها، وإضفاء الشرعية عليها. وبعبارة أخرى، يعتقد أن الأهداف والقيم المقبولة علنيا توظف للتلاعب بالجمهور وخداعه.

استخدم النقد الموجه للاستنتاجات العملية على أساس نتائجها وعواقبها غير المرغوبة، على نطاق واسع، على سبيل التمثيل، في مناقشة حول استراتيجية التقشف استضافتها صحيفة (Financial Times) في يوليوز 2010 (نوقشت في Fairclough and Fairclough 2012). وأشار معارضو التقشف إلى النتائج الكارثية المحتملة لتقليص الإنفاق بسرعة وفي قت

مبكر؛ البطالة الكبيرة، خصوصا بين الشباب ("الجيل الضائع" Blanchflower 2011)، مما يؤدي إلى زيادة الإنفاق على الرعاية الاجتماعية، وهو ما يتطلب المزيد من الاقتراض، الذي من شأنه زيادة الديون الحالية. وفي المقابل، أشار المدافعون عن التقشف إلى النتائج الكارثية المحتملة المترتبة على الفشل في التعامل مع الدين؛ فقدان ثقة عالم الأعمال، وخفض التقييم الائتماني (credit rating) لبريطانيا ما سيؤدي إلى ارتفاع أسعار الفائدة، والذي من شأنه زيادة حجم الدين الحالي. وفي كلتا الحالتين، كانت الحجة أن النتائج المتوقعة ستقوض الهدف المعلن للحكومة (تقليص الدين) فضلا عن أهداف أخرى مقبولة، على نطاق واسع، ومشروعة (الحفاظ على انخفاض معدلات البطالة، وعلى ثقة عالم الأعمال). والملاحظ أن هذه الانتقادات العواقبية/ النتائجية (consequentialist) تستند إلى رؤى تفسيرية للعلاقات البنيوية والاتجاهات والعلاقات السببية (ما الذي سيؤدي إلى ماذا) والتي من الممكن التشكيك فيها ومساءلتها نقديا.

حاجج المشاركون في المناقشة العامة، في انتقادهم لمسار الحجج التي ساقتها الحكومة، بأن وسائل السياسة التقشفية التي تروج لها الحكومة قد تكون ضرورية لتحقيق الأهداف المعلنة، ولكنها ليست كافية حتما، وأن الإصلاحات الهيكلية المتزامنة، على سبيل المثال، لتعزيز النمو ضرورية أيضا. كما حاججوا أيضا بأن الوسائل/ الآليات التي تنادي بها الحكومة لم تكن ضرورية ولا كافية؛ إن التقشف، على سبيل المثال، إذا فهم على أنه الحد من الإنفاق بشكل أساسي، لم يكن ضروريا، لأن الوسائل البديلة لزيادة التحصيل الضريبي ومعالجة التهرب الضريبي والتحايل الضريبي متاحة لكنها غير مستخدمة، أو أن برنامج الاستثمار في القطاع العام بديل متفوق على التقشف (وسيلة أفضل لتحقيق الأهداف المعلنة).

يشمل انتقاد القبول العقلاني للمقدمات، كما أشرنا سابقا، انتقاد تمثيل وتفسير و"أشكلة" حالة الوضع القائم. فمن خلال "أشكلة" الأزمة بوصفها حالة من العجز والديون في المالية العامة، وتفسيرها على أنها نتيجة لاندفاع وتهور الحكومة (العمالية) السابقة، بدلا من فشل الرأسمالية المالية (finance capitalism) (أو النيوليبرالية، أو الرأسمالية)، نجحت الحكومة، بفعالية، في تقليص نطاق الأزمة وحجمها إلى أزمة في النظام المالي بدلا من أن "تكون أزمة ناتجة عن تراكم رأس المال المعتمد على التمويل (finance-led) (Jessop 2009). ولقد تكرر هذا التفسير

للأزمة (بوصفها ناتجة عن "العيش فوق إمكاناتنا" و"الإنفاق الحكومي المفرط") باستمرار، على الرغم من الانتقادات التي وجهت له في النقاش العام، وقد وجد قدرا من "الصدى" مع المعتقدات المشتركة والمنتشرة على نطاق واسع. ومع ذلك فإن القوة الإقناعية الفعلية (أو "الصدى") لهذه التفسيرات متمايزة عن قدرتها الإقناعية العقلانية، والتي تتضمن قدرتها على الصمود أمام الفحص النقدي. (لنلاحظ أن التحليل النقدي للنقاش العام حول التقشف يتضمن تقييما، من منظور معياري خارجي للمحللين للخطاب بوصفهم ناقدين، للتقييمات التي أنتجها المشاركون الآخرون في النقاش).

دعونا، أخيرا، نلاحظ أن المقاربة الحجاجية في تحليل السياسة يمكن أن توفر، أيضا، منظورا جديدا لظاهرة "التأطير" (Entman 1993, Nelson et al 1997, Druckman 2001). فمن المنظور الحجاجي، يمكن النظر إلى التأطير بوصفه التأكيد الانتقائي المعطى لبعض المقدمات في عملية صنع القرار التقديرية. وبناء على ذلك، قد تحدث "تأثيرات التأطير" اعتمادا على المقدمة المحددة التي يتم التركيز عليها، وكيفية تحققها. قد يوجه التأكيد على قيم أو أهداف معينة استنتاج الجمهور وجهة محددة، في حين أن التأكيد على بعض النتائج المحتملة أو المتوقعة قد يوجهه في الاتجاه المعاكس. وبالمثل، يمكن الحصول على تأثيرات مشابهة من خلال إعادة صياغة سياق الفعل (المقدمة الظرفية)، أو أية مقدمة أخرى، بطريقة بلاغية مقنعة تتساوق والأهداف البلاغية المفضلة، عبر "التعريفات الإقناعية" (Walton 2007a) والاستعارات (Lakoff and Johnson 1980)– (Fairclough I. forthcoming a, b).

وعلى عكس المقاربات الأخرى في التحليل النقدي للخطاب (Chilton 2004, Reisigl and Wodak 2001, 2009, Wodak 2009)، تركز المقاربة التي قدمنا لمحة موجزة عنها سابقا على تحليل وتقييم الحجاج، والأنواع الحجاجية، وأنماط النشاط (كصنع السياسات مثلا) بوصفها النمط الأكثر أهمية في تحليل الخطاب السياسي، بالنظر إلى طبيعة السياسة واتجاهها نحو التقرير والفعل. وقد برزت، بشكل مستقل، مقاربة أخرى مع اتجاه قوي صوب تحليل الحجاج في حقل تحليل السياسات التفسيري. يهدف نموذج "الخطاب ذو الأربعة مستويات" الذي قدمه فيشر (Fischer (1995, 2003, 2007)) إلى تقييم المقترحات السياسية من خلال إخضاعها

لأربع مجموعات من الأسئلة تتوافق مع أربعة أنماط من "الخطاب" أو المستويات، تنطلق من المستويات الجزئية للحجة وسياقها الموضعي الملموس وصولا إلى السياق المجتمعي والإيديولوجي الكلي. وعند النظر إلى مقاربة فيشر ومقاربتنا نلفي أنهما تشتركان في العديد من السمات المهمة؛ فكلتاهما تركزان على الحجج العملية المسندة بالظروف والأهداف والعلاقات بين الوسائل– الأهداف المتجهة نحو مسار فعل مقترح، وتسعيان إلى تطوير إطار إجرائي عقلاني لتقييم الحجج العملية والتداول في الخطاب السياسي (تقييم السياسيات في إطار فيشر على وجه التحديد) عبر جملة من الأسئلة النقدية القادرة على اختبار المقترح العملي و/أو الحجة التي تدعمه.

تبرز مقاربتنا ومقاربة فيشر لماذا تعد المقاربات المعتمدة في تحليل السياسات، والتي تقتصر على مناقشة "التمثيلات" و"السرديات" غير كافية. فلا جدوى من "التمثيل" أو "الرواية= السرد" بوصفهما غاية في حد ذاتهما في أنماط النشاط السياسي، إلا فيما يتعلق باستنتاج معياريةيمكن أن يكون أرضية للتقرير والفعل، لأن هذا هو الهدف أو الغاية من أنماط النشاط التداولي. ومن هنا تأتي الحاجة إلى "منعطف حجاجي" (argumentative turn) (Fischer and Forester 1993, Fischer and Gottweiss 2012) في تحليل السياسات وتقييمها كذلك. ولذلك، يبدو أن النظرية الجدلية للحجج، التي تركز على الحوار والتساؤل النقدي، هي الأداة التحليلية الأكثر ملاءمة لتقييم المقترحات والقرارات المتعلقة بالفعل.

خاتمة

يعد التحليل النصي جزءا ضروريا من تحليل الخطاب والتحليل السياسي التفسيري القائم على الخطاب. يقدم فيركلاف (2013) تقييما نقديا لمقاربتين في التحليل السياسي التفسري كانتا مؤثرتين في الدراسات السياسية ودراسة السياسات، وكلتاهما لا تتضمنان تحليلا نصيا؛ تحليل الخطاب ما بعد البنيوي (poststructuralist) (أو PAD)، (Laclau and Mouffe 1985, Howarth 2009, Howarth and Griggs 2012) والاقتصايد السياسي الثقافي (أو CPE) (Jessop 2004, 2009, Sum 2009). إن كلتا المقاربتين، مثلهما مثل التحليل النقدي للخطاب، تركزان، من منظور غرامشي، على الصراع من أجل الهمينة (hegemonic

struggle) وإنتاج الهيمنة. ويسوق هذا البحث حجة أن مساهمة تحليل الخطاب ما–بعد البنيوي والاقتصاد السياسي الثقافي في دراسة السياسات يمكن تعزيزها بإدماج التحليل النصي فيهما، وبالأخص التحليل الذي يركز على الحجاج العملي والتداول. إن تينك المقاربتين ليستا بأي حال من الأحوال حالات معزولة من تحليل الخطاب دون التحليل النصي؛ إذ يبدو أن هذا هو القاعدة أكثر منه استثناء في التحليل القائم على الخطاب في العلوم الاجتماعية، وقد طرحت مسألة وحجة "تحليل الخطاب الموجه نصيا" استجابة لهذا الاتجاه منذ أمد بعيد (Fairclough،1992).

صاغ هاورث وجريجس (Howarth and Griggs, 2012: 325) "المهمة التحليلة الأولى" للنقد على أنها "أشكلة" (problematize) "الأشكلات" (problematizations) المختلفة المتعلقة بالقضية موضوع النظر من أجل بناء موضوع قابل للتناول. ويدل هذا على أن "الأشكلة" ليست جزءا من التحليل النقدي فقط، بل هي أيضا جزء من الخطاب المحلل، مثل خطاب صنع السياسات، ويتماشى هذا مع موقفنا السابق بأن التحليل النقدي يشمل تقييم تقييمات المشاركين في هذا الخطاب. ويمكننا أن نميز بشكل فعال (أ) كيفية "أشكلة" القضايا السياسية من لدن الناس، عموما، بوصفهم مواطنين، (ب) وكيفية "أشكلة" هذه القضايا من لدن الخبراء بمختلف أنماطهم، بما في ذلك المنخرطون في الإدارة والحكومة والعلوم الاجتماعية، و(ج) كيفية "أشكلة" هذه "الأشكلات" نفسها من لدن المحللين الناقدين. ولكن القضايا لا "تؤشكل" لذاتها فقط، بل من أجل تحقيق غاية معينة أو الوصول إل حلول أو الدعوة إليها والمنافحة عنها، ولذلك، فإن ما يجب أن يكون محور التركيز في النقد، كما اقترحناه أعلاه، هو الحجج، التي تخضع لبنية المشكلة– الحل، وتقييمها النقدي. ويقتضي ذلك إعادة صياغة "المهمة التحليلة الأولى" التي اقترحها هاورث وجريجس بهذه الطريقة، والذي يتطلب، بدوره، تحليلا موجها نصيا وتقيما للحجج.

تقدم المقاربة التي حددناها سابقا تفسيرات أكثر إشباعا وإرضاء لجملة من القضايا التي تهم الاقتصاد السياسي الثقافي و/ أو تحليل الخطاب ما–بعد البنيوي. **أولا**، الدافع لإدماج تحليل الخطاب في العلوم الاجتماعية التفسيرية، والذي يشترك فيه التحليل النقدي للخطاب والاقتصاد السياسي الثقافي وتحليل الخطاب ما–بعد البنيوي، يتحدد في أن للخطاب، أصالة أو عرضا، تأثيرات بنائية، بما في ذلك إنتاج الهيمنات وتحديها ومنافستها. إن التفسير المناسب لمثل هذه

التأثيرات البنائية يجب أن يتجاوز التأكيد عل أن للخطاب هي التأثيرات إلى توضيح كيفية حيازته لها. يساهم التحليل النقدي للخطاب، في رأينا، في تقديم تفسير لكيفية امتلاك الخطابات لمثل هذه التأثيرات البنائية التي لا يوفرها حاليا الاقتصاد السياسي الثقافي وتحليل الخطاب الما–بعد البنيوي. ويقوم بذلك عبر التعامل مع الخطابات بوصفها تقدم مقدمات للحجج العملية، وبالتالي بوصفها عناصر في تفكير وأفعال الفاعلين الاجتماعيين، عوض تحليلها بمعزل عن الفعل. إن الخطابات، كما نحاجج في (Fairclough and Fairclough (2012: 241))، توفر للفاعلين أسبابا/ مبررات للفعل، ومعتقدات وقيم يمكن تحويلها إلى دوافع وحوافز للفعل. إذا اعتمد خطاب معين في تمثيل سياق الفعل أو بعض الأهداف المرغوبة، وإذا صار هذا التمثيل يوفر للفاعلين الاجتماعيين دافعا لمتابعة مسارات محددة للفعل بدلا من أخرى، فإنه طالما أن هذه الدوافع تؤثر في التقرير والفعل، فإن هذا الخطاب المحدد ستكون له تأثيرات بنائية على العالم. وما لم ندمج مسألة فعالية السيميوزيس (semiosis) في تفسير الفاعلية والفعل، فلن نتمكن من تقديم تفسير كاف لكيفية امتلاك الخطابات تأثيرات بنائية.

يعنى، **ثانيا**، الاقتصاد السياسي الثقافي بكيفية تأثير العوامل السيميائية وغير أو الخارج–سيميائية (extra-semiotic) على اختيار استراتيجيات وتخيلات معينة واستدامتها ورفض أخرى. وتشمل العوامل غير السيميائية التفضيلات البنيوية والفاعلية، والطرق التي تكون بها البنى أكثر انفتاحا، والفاعلون أكثر ميلا إلى بعض الاستراتيجيات والتخيلات أكثر من غيرها. يمكن أن يساهم، مرة أخرى، التحليل النقدي للخطاب في إبراز كيفية حصول ذلك بطريقة قد تعزز الاقتصاد السياسي الثقافي. يتوقع الفاعلون الاجتماعيون، خلال تقييم الحجج العملية ونقدها وتطوير الاستراتيجيات للتقدم، بخطى متدرجة ثابتة، نحو هدف (أو "تخيل/ تصور")، النتائج/ العواقب المحتملة لمسارات الفعل المحددة من حيث التأثيرات الممكنة للعوامل السيميائية والخارج–سيميائية على خطة الفعل الخاصة بهم. وبالتالي، توقع العلاقات بين هذه العوامل المؤثرة في اختيار الاستراتيجيات من لدن الفاعلين الاجتماعيين، وهذا مصمم لتحقيق انتقاء استراتيجات وتخيلات معينة ومنع أخرى، أو مراجعة الفعل الجاري. ومن الضروري أن نفهم أنه إلى جانب العوامل غير السيمائية مثل السلطة، يمكن لجودة الحجاج أن أن تنهض بدور أساسي

في العملية التي تختار وتنفذ، من خلالها، استراتيجيات محددة. وعلى الرغم من أن الحجج الضعيفة أو السيئة غالبا ما تفوز اليوم، إلا أنها لا تفعل ذلك دائما حتى عندما تكون السلطة بجانبها. تعد استراتيجية "المجتمع الكبير" التي تبنتها الحكومة البريطانية (Fairclough I. 2012) مثالا واضحا؛ انبنت هذه الاستراتيجية، بوصفها استراتيجية للفعل (تتضمن العديد من الحجج المتعالقة)، على تمثيل انتقائي وجزئي للغاية لسياق الفعل، ولهذا السبب استندت إلى فهم ضعيف للشروط التي ستمكنها من النجاح. وكما أشار النقاد (NEF 2010) كان مشروع "المجتمع الكبير" منذورا للفشل منذ البداية لكونه يتعرض للتقويض عبر السياسات التقشفية المصاحبة. لا يمكن لأي قدر من الدعم الخارج–سيميائي (كالدعم الحكومي) أو التصادي مع المعتقدات العامة إنقاذ استراتيجية سياسية من الفشل ترى أن شروط إمكانية تحقيقها تُقوَّض في كل مرحلة بواسطة سياسات أخرى تأخذ مكانها تزامنيا في السياق نفسه. إن إضافة تأثيرات السياسات التقشفية إلى المقدمات الظرفية، بوصفها جزءا من سياق الفعل، قد تلغي (تهزم) الحجة؛ الاستنتاجات/ النتائج العملية التي ربما قد تبدو معقولة لم تعد صالحة للتطبيق. إن السياسة مستحيلة التنفيذ، وبالتالي لا يمكن منطقيا تبنيها. إن تقييم الحجة (الذي يتضمن تمثيلات سياق الفعل؛ على سبيل المثال، هل الوقائع كما هي موصوفة؟ هل هناك حقائق أخرى ينبغي أخذها بعين الاعتبار) لا ينفصل عن تحليل "التفضيلات/ الانتقاءات البنيوية"، وبالتالي فإن شروط إمكانية نجاح استراتيجية معينة تتضمن جودة الحجة نفسها، فضلا عن الانتقاءات البنيوية والفاعلية.

يحاجج فيركلاف نورمان وفيركلاف وإيزابيلا (Fairclough and Fairclough (2012)، **ثالثا،** بأن دمج مقولات الاقتصادي السياسي الثقافي؛ "الاستراتيجية" و"المتخيل"، في الحجج العملية يمكن أن يمنحها قوة تحليلية كبرى، ويساعد في وضعها موضع التنفيذ بوصفها مقولات تحليلية. تعد "الاستراتيجية"، حسب تعريفنا، خطة عمل لتحقيق هدف عبر سلاسل معقدة من العلاقات بين الوسائل– الأهداف– الظروف. وغالبا ما يتطلب تحقيق هدف طويل الأمد أو نهائي تحقيق عدد من الأهداف الوسيطة، وبقدر ما تنجح وسيلة معينة في تحقيق هدف وسيط، يتوقف هذا الهدف عن كونة رؤية (vision) ويصبح جزءا من شروط الفعل لتحقيق الهدف التالي

وهكذا. أما "المتخيل" في الاقتصاد السياسي الثقافي فهو خطاب يمثل واقعا بديلا ممكنا للواقع القائم ومرغوبا فيه مقارنة بالواقع الحالي؛ وفي تفسيرنا، يتعامل مع التخيلات بوصفها أهدافا وتخصص لمقدمة الهدف.

يمكن رؤية النقد نفسه، **رابعا**، على أنه شكل من أشكال الحجاج العملي (Fairclough 2013)؛ طريقة للحجاج لصالح مسار فعل أو آخر. إن النظر إلى النقد بهذه الطريقة يوضح "الارتباط الداخلي بين التفسير والنقد والتقييم المعياري" على حد تعبير (Howarth and Griggs (2012: 335)) وطبيعة النقد التفسيري. يطور النقد بشكل منهجي الطبيعية التفسيرية للتقييم النقدي؛ ويسعى، أثناء التقييم النقدي لتمثيلات الأوضاع القائمة بوصفها مشاكل، إلى تفسير أسباب "أشكلتها" من لدن الفاعلين والهيئات الاجتماعية بتلك الطريقة، بالاستعانة بنماذج تفسيرية نقدية (نموذج Harvey 2010 على سبيل التمثيل). ومن خلال هذا التقييم التفسيري، يصير النقد قادرا على توضيح الطابع السياسي والإيديولوجي لبعض الـ"أَشْكَلَاتٍ"، بما في ذلك تلك المهمينة بشكل خاص. ولكن، كذلك بإظهار كيف يمكن أن يكون لهاته "الأشكلات" تأثيرات بنائية عرضية. ويتحقق ذلك عن طريق معاملتها بوصفها عناصر من الحجاج العملي والنشاط التداولي، تؤثر على تفكير الفاعلين الاجتماعيين وأفعالهم، وتنتج عنها تغييرات عرضية في الواقع الاجتماعي.

REFERENCES

Audi, R. (2006). Practical Reasoning and Ethical Decision, London: Routledge.

Blanchflower, D. (2011). The scars of a jobless generation, New Statesman, 17 February, at http://www.newstatesman.com/economy/2011/02/youth-unemployment-labour (accessed 1 February 2014).

Chilton, P. (2004). Analyzing Political Discourse: Theory and Practice. London: Routledge.

Coleman, S., Fairclough, I., Fairclough, N., Finlayson, A. and Hay, C. (2013). Symposium on Isabela Fairclough and Norman Fairclough,

Political Discourse Analysis: A Method for Advanced Students (London: Routledge, 2012). Political Studies Review 11 (3): 311-344.

Druckman, J. N. (2001). The Implications of Framing Effects for Citizen Competence. Political Behavior, 23 (3): 225-256.

Eemeren, F. H. van (2010). Strategic Maneuvering in Argumentative Discourse. Amsterdam: John Benjamins.

Eemeren, F. H., van and Grootendorst, R. (1992). Argumentation, Communication and Fallacies, Hillsdale, NJ: Lawrence Erlbaum Associates.

Eemeren, F. H. van and Grootendorst, R. (2004). A Systematic Theory of Argumentation: The PragmaDialectical Approach. Cambridge: Cambridge University Press.

Elliott, L. (2010). The lunatics are back in charge of the economy and they want cuts, cuts, cuts. The Guardian, 14 June, at http://www.guardian.co.uk/business/2010/jun/14/lunatics-economy-cutsfrankin-roosevelt (accessed 15 January 2014).

Entman, R.M. (1993). Framing: Toward Clarification of a Fractured Paradigm. Journal of Communication 43 (4): 51-58.

Fairclough, I. (2012). Focusing Critical Discourse Analysis on analysis of argumentation. Imaginaries, strategies and the structure of practical arguments. Paper at the 7th International Conference in Interpretive Policy Analysis (IPA), Tilburg 5-7 July 2012.

Fairclough, I. (forthcoming b). Policy framing from an argumentative perspective. A contribution to framing theory. Paper at the 9th International Conference in Interpretive Policy Analysis (IPA), Wageningen, 3- 5 July 2014.

Fairclough, I. and Fairclough, N. (2012). Political Discourse Analysis: A Method for Advanced Students. London: Routledge.

Fairclough, I. (forthcoming a). A Dialectical profile for the evaluation of practical argumentation. Paper at the 8 th Conference of the

International Society for the Study of Argumentation, Amsterdam, 1-4 July 2014.

Fairclough, N. (1989). Language and Power, London: Longman (2nd Edition 2001).

Fairclough, N. (1992). Discourse and Social Change. Cambridge: Polity Press 1992.

Fairclough, N. (2000). New Labour, New Language. London: Routledge.

Fairclough, N. (2003). Analyzing Discourse: Text Analysis for Social Research. London: Routledge.

Fairclough, N. (2006). Language and Globalization. London: Routledge.

Fairclough, N. (2013). Critical discourse analysis and critical policy studies. Critical Policy Studies, 7(3), 177- 197. DOI: 10.1080/19460171.2013.798239

Fairclough, N. (2014). Introduction, Language and Power 3 rd edition. London: Routledge.

Fischer, F. (2003). Reframing Public Policy: Discursive Politics and Deliberative Practices. Oxford: Oxford University Press.

Fischer, F. (2007). Deliberative policy analysis as practical reason: integrating empirical and normative arguments, in F. Fischer, G. J. Miller and M. S. Sidney (eds). Handbook of Public Policy Analysis. CRC Press, 223-236.

Fischer, F. and Forester, J. eds (1993). The Argumentative Turn in Policy Analysis and Planning. Durham and London: Duke University Press.

Fischer, F. and Gottweis, H. eds (2012). The Argumentative Turn Revisited. Durham and London: Duke University Press.

Foucault, M. (1984). Polemics, politics and problematizations: an interview with Michel Foucault, in P. Rabinow (ed.) The Foucault Reader. London: Penguin Books, 381-390.

Harvey, D. (2010). The Enigma of Capital and the Crises of Capitalism. London: Profile Books.

Hay, C. (2007). Why We Hate Politics. Cambridge: Polity Press.

Howarth, D. (2009). Power, discourse, and policy: articulating a hegemony approach to critical policy studies. Critical Policy Studies 3.3-4, 309-335.

Howarth, D. and Griggs, S. (2012). Poststructuralist Policy Analysis: Discourse, Hegemony and Critical Explanation, in F. Fischer and H. Gottweis (eds) The Argumentative Turn Revisited, Durham and London: Duke University Press, 305-342.

Irwin, T. (1999). Aristotle's Nicomachean Ethics 2 nd edition, tr. Terence Irwin. Indianapolis/Cambridge: Hackett Publishing Company.

Jessop, B. (2002). The Future of the Capitalist State. Cambridge: Polity.

Jessop, B. (2004). Critical semiotic analysis and cultural political economy. Critical Discourse Studies 1-2: 159- 174.

Jessop, B. (2009). Cultural political economy and critical policy studies. Critical Policy Studies 3.3-4 336-356.

Krugman, P. (2010). British Fashion Victims, The New York Times, 21 October 2010, at http://www.nytimes.com/2010/10/22/opinion/22krugman.html, accessed 15 February 2014.

Laclau, E. and Mouffe, C. (1985). Hegemony and Socialist Strategy. London: Verso. Lakoff, G. and Johnson, M. (1980). Metaphors We Live By. Chicago: University of Chicago Press.

NEF (2010). Cutting it. The 'Big Society' and the new austerity, at http://www.neweconomics.org/publications/entry/cutting-it, accessed 1 February 2014.

Nelson, T., Clawson, R. A. and Oxley, Z. M. (1997). Media Framing of a Civil Liberties Conflict and Its Effect on Tolerance, The American Political Science Review, 91 (3): 567-583.

Reisigl, M. and Wodak, R. (2001). Discourse and Discrimination: Rhetorics of Racism and Antisemitism. London: Routledge.

Reisigl, M. and Wodak, R. (2009). The discourse-historical approach, in Wodak, R. and Meyer, M. (eds.) Methods of Critical Discourse Analysis 2 nd edition. London: Sage, 87-121.

Searle, J. R. (2010). Making the Social World: the Structure of Human Civilization. Oxford: Oxford University Press.

Sum, N-L. (2009). The production of hegemonic policy discourses: 'competitiveness' as a knowledge brand and its (re)contextualizations. Critical Policy Studies 3.2 184-203.

Van Dijk, T. (1997). What is political discourse analysis? In Blommaert, J. and Bulcaen, C. (eds.) Political Linguistics. Amsterdam: Bejamins, 11-52.

Walton, D. (2006). Fundamentals of Critical Argumentation. New York: Cambridge University Press.

Walton, D. (2007a). Media Argumentation, New York: Cambridge University Press. Walton, D. (2007b). Evaluating practical reasoning. Synthese 157: 197-240.

Wodak, R. (2009). The Discourse of Politics in Action. Palgrave Macmillan